

## قانون الشراء العام بين التدريب والتنفيذ الأمن العام شارك وبنى قدراته على الإصلاح

يعد قانون الشراء العام بندا اساس في سلة الاصلاحات اذا ما نفذ بالمعايير العالمية، اي الشفافية والنزاهة، وبادارة الهيئات المنوطة بهذا الدور. فهو سينقل لبنان الى مصاف الدول المتقدمة في تنظيم الانفاق العام ووقف الهدر في كل خزائن ادارات الدولة والمؤسسات العامة

لكن هذا القانون الذي بوشر تنفيذه منذ ستة اشهر، لم يسلك الطريق من دون مطبات، اذ تزامن مع الانهيار على كل المستويات. "الامن العام" التقت رئيسة معهد باسل فليحان لمياء مبيض البساط والمقدم الاداري في الامن العام وسيم منذر، اللذين تحدثا عن هذا القانون.

### مبيض: الامن العام اول من التزم المسار الاصلاحى

هل حققت دورات المعهد المالي المتعلقة بتطبيق قانون الشراء العام غاياتها وعززت القدرات في الشراء الحكومي؟

تحقيق اعلى درجات المهنية والاحتراف ضمانة لتحقيق الاهداف التي يصبو اليها القانون، لذلك نص في الفصل الخامس منه على موجب تخصيص موارد بشرية عالية المهنية للقيام بعمليات الشراء وادرج الشراء العام كوظيفة محددة قائمة بذاتها، ضمن الهيكل الوظيفي في الدولة. نصت المادة 72 على ان يخضع القائمون بمهام الشراء العام لتدريب متخصص مستمر والزامى تنفذه وزارة المال - معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، بالتعاون والتنسيق مع المعاهد ومؤسسات التدريب الاخرى المعتمدة في الدولة. في هذا الاطار، بدأ المعهد التدريب والتوعية على القانون قبل دخوله حيز التنفيذ. وكان الامن العام من اولى الادارات الشريكة في التزام هذا المسار الاصلاحى، كما سهل لنا اجراء التدريب في مركزه، ووضع في تصرفنا امكاناته من مكتب تنسيق وانترنت كي لا تنقطع الدورات التدريبية، وذلك بسبب انقطاع التيار الكهربائي في مبنى المعهد. وبفضل هذه المساندة المشكورة



رئيسة معهد باسل فليحان لمياء مبيض البساط.

”  
المشاكل ليست  
مرتبطة بالقانون بل بالحالة  
العالية العامة

تمكنا خلال العام 2022 من تدريب اكثر من 2000 متدرب/ة على قانون الشراء الجديد، ونظمنا اختبار معارف لـ 1700 منهم، وزار خبراء معهد باسل فليحان 242 بلدية، حيث شرح لهم القانون وكان بعض المفاهيم والمعلومات المغلوطة سبقتنا اليهم، ولاحظ الجميع عند انتهاء هذه الدورات والحلقات

اهمية الانتقال الى نظام جديد. اما عن نتائج الدورات التدريبية فهذا الامر يحتاج الى مزيد من الوقت واستطلاعات الرأي، لأن القانون دخل حيز التنفيذ منذ 6 اشهر فقط ولم يتمكن معظم الجهات الشارية بعد من التمرس في تنفيذه. ولذلك فان الحديث عن تعديله سابق لاوانه ويعطي اشارات الى عدم جدية تنفيذ الاصلاحات.

■ هل خضع المشاركون في الدورات الى اختبار تقييم المكتسبات في الشراء العام ووفق اي معايير؟

□ يهدف اختبار المعلومات الى قياس درجة اكتساب المعارف وضمان ان كل من اجتاز الاختبار متمكن من المعلومات الاساسية التي يتطلبها حسن تنفيذ القانون. كما يحرص المعهد على مواكبة المتدرب في الجلسات التحضيرية للاختبار وتوفير مراجع ومحتوى تدريبي الكتروني، بهدف تشجيع المشاركين على الاستمرار في التعلم في شكل مستقل.

■ هل تطابقت الاليات المعتمدة لدى المؤسسات الرسمية وخصوصا الامنية منها في عمليات الشراء مع تلك التي حددها القانون؟

□ اظهرت كل الاجهزة الامنية وخصوصا الجيش والامن العام والامن الداخلي وامن الدولة، تعاوننا كبيرا مع المعهد لجهة بناء قدرات للمولجين بعمليات الشراء داخلها، وكانت السبابة الى تطبيق القانون. اذ تم تحضير نواة مدربين - خبراء في هذه الاجهزة يستعين بهم المعهد في معظم دوراته. فهذه الاجهزة تدرك جيدا اهمية صرف المال العام باقصى معايير الشفافية والامانة وتأثيره على عامل الثقة، وهو مدمك اساس في عمل هذه الهيئات.

■ هل تم تخطي معوقات تطبيق القانون؟  
□ القانون هو نظام جديد كليا، نوع من حداثة تدخل على منظومة متقدمة

## خرجنا من المطهر لندخل آتون جهنم

يتخوف اللبنانيون في الوقت الراهن من مشهدية سوداوية رسمتها الفيالق الزلزالية وتفلتت سعر الدولار واضراب المصارف بسبب الخلاف القضائي - المصري، من دون ان ننسى الوضع السياسي العفن، والتهديدات الخارجية بجعل الامور في لبنان تسوء اكثر من خلال سيناريوهات كارثية، تفكك الدولة هو الاسوأ بينها.

الخوف الذي يصيب نفوس اللبنانيين ويقض مضاجعهم يتحرك من جراء الآتي: اولاً، الوضع الاقتصادي وعلى وجه الخصوص على المستوى الذي يتجه اليه سعر صرف الدولار، مع توقف كل المعالجات وترك الامور على غاربها، الامر الذي من شأنه ان يدفع سعره ربما الى 999000 ليرة، على ما قاله رئيس لجنة الرقابة على المصارف السابق سمير حمود منذ فترة، مستندا الى اكثر من مؤشر.

ثانياً، تأزم الوضع السياسي في دولة اصابها الاهتراء وبلا رأس، وفي ظل حكومة تصريف اعمال لا تملك قدرة على ابتكار المخارج السليمة.

مسيرة هذا الانهيار بدأت عندما اندفع اصحاب شركات النفط الى استيراد هذه المادة بالدولار والحصول على ثمنها بالدولار ايضا من اصحاب المحطات الذين انخرطوا بدورهم في لعبة الدولار لتأمين مشترياتهم من المشتقات النفطية. وكرت السبحة، فتحول الموضوع بسرعة كبيرة الى لعبة امتهنها التجار من مستوردي الادوية والمواد الغذائية والسلع الاستهلاكية واصحاب السوبرماركات والافران، من دون ان ننسى الصناعيين الذين يستوردون المواد الالوية من الخارج وبالدولار ايضا، حتى ان الخضر والفواكه باتت تسعر بالدولار. الوضع غاص في مزيد من الدوارة، واصبح المواطن مقتنعا على مضمض بضرورة وجود الدولار في تعاملاته اليومية. وقد طالبت كل القطاعات بالتعامل بالدولار بدل الليرة التي فقدت ويا للاسف قيمتها.

ليس المهم المستوى الذي سجله وسيسجله سعر الدولار في المستقبل القريب. الالم هو الحقيقة الساطعة التي تبين ان المستفيد من الانهيار والبؤس والفقر وحتى من هجرة النخب والادمغة واليد العاملة الفنية، سيستمر في الدفع بهذا الاتجاه حتى تحقيق غاياته. لذلك نتجه الى وضع خطير جدا بعد ان دفع بملايين الاشخاص في لبنان الى براثن الفقر.

السياسيون يعملون اليوم على بقائهم وليس بقاء الدولة، مع العلم ان الدولة يجب ان تبقى بكليتها، الا انها تنهار. فالبلد يتجه الى منزلق خطير جدا، ونتجه الى انفجار كبير. لذا من الضرورة تحمل اصحاب القرار في لبنان مسؤولياتهم الوطنية، والمضي قدما بانتخاب رئيس جديد للجمهورية كخطوة اساسية لبدء معالجة الازمات المتراكمة لأن ما يواجهه لبنان مختلف واشد خطورة من ازماته السابقة، وحتى اشد تعقيدا من الازمات الاقليمية في المنطقة، وفي مقدم هذه الازمات الخطر الذي يهدد لبنان بهويته والتمثل بالتغاضي عن ايجاد الحلول النهائية لاعادة النازحين السوريين الى بلدهم، وضرورة تغيير المجتمع الدولي مقاربتة لهذا الملف.

فهل نستدرك هذه الامور، ام اننا خرجنا من المطهر لندخل آتون جهنم؟



المقدم الاداري في الامن العام وسيم منذر.

الجهات الشارية مهلا لتوقيع العقد والاستلام، والاهم هو الية الاعتراض التي وضعها القانون والتي تعطي العارضين الضمانات اللازمة. عمليا، ان عدم استقرار سعر النقد والازمة المالية اثرا في شكل كبير على امكان مشاركتهم في عمليات الشراء العام.

■ الى اي حد سينجح تنفيذ القانون في تطبيق الشفافية والنزاهة في عمليات الشراء العام؟  
□ اهم ما يميز هذا القانون اعتماد المبادئ ومنها الشفافية والنزاهة، اذ نص على وجوب نشر كل المعلومات المتعلقة بالشراء العام على الموقع الالكتروني لهيئة الشراء العام، مما يساهم في زيادة الشفافية، والحد من عمليات الفساد بشكل كبير، ويسمح للمواطنين بمراقبة كيفية انفاق المال العام، اضافة الى اليات الاعتراض التي تحد من التجاوزات والممارسات المحظورة التي حددها القانون وعرفها في شكل واضح ووضع عقوبات لكل نوع من المخالفات. هذا الامر يساعد على تعزيز مستوى النزاهة والشفافية، مما يزيد من فعالية الشراء العام والحد من الفساد والهدر.

ع. ش

العمل. كما ساهمت هذه الدورات في تعريفهم على اهمية الشراء العام والممارسات العالمية في هذا المجال.

■ هل تطابقت الليات المعتمدة لديكم مع اليات القانون؟  
□ ان الليات المعتمدة في الامن العام تقوم على تطبيق كل القوانين والانظمة في لبنان، وقد انجزت كل الاجراءات التي تؤدي الى تطبيق ما نص عليه القانون، منها على سبيل المثال، تحضير الموقع الالكتروني للامن العام لنشر كل الدعوات والاشعارات، اضافة الى وضع الية لتلقي طلبات اعادة النظر والاعتراضات على عمليات الشراء، وتخصيص مكان لاجتماعات لجان التلزم وغير ذلك من الاجراءات.

■ ما هي الصعوبات التي واجهتكم في تحقيق المكتسبات العلمية في الشراء العام؟  
□ اهم الصعوبات التي واجهت تطبيق القانون بكل جوانبه هي الازمة المالية الحادة التي اثرت في شكل كبير على عمل الادارة وعلى اداء العاملين فيها، نظرا الى الوضع المعيشي الصعب الذي يعانون منه. اضافة الى اجراء عدد كبير من الدورات من بعد، حيث تؤدي الى تحقيق جزئي للغاية من التدريب.

■ هل اكتسب عناصر الامن العام الذين شاركوا في التدريب مهارات جديدة؟  
□ طبعا، فقد تعرفوا على القانون الجديد ومبادئه، طرق الشراء الجديد واليات تطبيقها، المهل المحددة لكل عملية واجراء ومهمات وواجبات وكيفية عمل لجان التلزم والاستلام، فضلا عن حق المشاركين في الاعتراض واليات سير عمليات الاعتراض ومهلها، وغير ذلك مما نص عليه القانون.

■ هل واجهتم معوقات محددة عند تطبيق القانون؟  
□ تعتبر الازمة المالية التي بدأ تطبيق القانون في ظلها من اهم المعوقات. على سبيل المثال،

حق المعترض والمال العام. اعطى القانون 2021/244 هذه الهيئة صفة ادارية مستقلة وهي مؤلفة من خبراء متمرسين في الشراء ومعضلاته القانونية، وهي تتمتع بالمرونة اللازمة لاتخاذ قراراتها سريعا. ان انشاء هيئة الاعتراضات مدماك من دونه لا فعالية للقانون 2021/244 ولا دور للمجتمع المدني.

■ هل تمكّن حتى الان اقله تطبيق القانون من تخطي عقلية الشراء العام السابقة؟  
□ بدأت الذهنية تتغير نحو تقبل القانون وباتت جوانبه الاصلاحية اوضح للعموم. لكن الاداة الهم هي الرقمنة، فكل الجهات الشارية في الدولة، ملزمة استعمال الرقمنة التزام التخطيط المسبق لعمليات الشراء الذي يقتضي حكما وجود وضوح رؤية وخطة سنوية لدى الجهة الشارية مرتبطة بالموازنة، الى اختيار طرق الشراء المناسبة لكل نوع تلزم، ومعرفة بالسوق من خلال دراسات مسبقة، الى تحضير دفاتر الشروط بناء على نماذج موحدة تصدرها هيئة الشراء العام عبر المنصة الالكترونية المركزية. على القطاع الخاص والمجتمع المدني ان يطالبا بحقهما في الوصول الى المعلومات تلقائيا.

■ ما هو عدد المشاركين في الدورات وهل تحققت الغاية منها؟  
□ شارك في هذه الدورات منذ انطلاقتها 60 متدربة ومتدربا من ضباط الامن العام وعسكرييه. ساهم هذا التدريب في تعريفهم على القانون الجديد وعلى اليات تطبيقه، اضافة الى مبادئ القانون التي يحتاج العاملون في القطاع العام الى معرفتها واعتمادها في كل المجالات، والتي تساهم في تطوير وانتظام

■ ما هي انواع الاعتراضات التي واجهتكم في عملية التطبيق؟  
□ المشاكل الكبيرة ليست مرتبطة بالقانون بل بالحالة المالية العامة والازمة الاقتصادية والمصرفية، وتحديدًا تقلص الموازنات نتيجة تدهور سعر الصرف والانحدار الكبير في القيمة الشرائية لليرة اللبنانية وعدم رغبة السوق في التعامل مع القطاع العام، مما يعرقل عمليات الشراء ويفقدونها عنصر المنافسة، كذلك ازمة القطاع المصرفي، والهجرة الكبيرة للكفايات من مؤسسات القطاع العام. ومن الاعتراضات التي سمعناها، اصوات تطالب بتعليق القانون لاسيما على مستوى البلديات الصغيرة التي تعاني من نقص في هيكلاتها الادارية، وقدرتها المادية المحدودة. بعض المعوقات حقيقية وقد تجاوبت وزارة الداخلية والبلديات مع هيئة الشراء العام، واصدرت تعليمات وقرارات لتسهيل عمل البلديات.

■ ما هي تدابير هيئة الاعتراضات الملزمة، وكيف تم التفاعل معها في دورات التدريب؟  
□ هيئة الاعتراضات هي من الاصلاحات الجوهرية التي ادخلها القانون لتوفير مسارات سريعة وفعالة للاعتراض في مرحلة ما قبل التعاقد، فلا يوقع العقد في حال كان هناك اعتراض مقبول وبالتالي يحفظ

■ اعتادت ممارسات معينة ليست بالضرورة جيدة او ضامنة لحسن انفاق المال العام. وككل نظام جديد يوضع في خانة التجربة، تعترضه في المراحل الاولى معوقات في التطبيق متعلقة اما بعدم المعرفة بالاحكام الجديدة او بسبب مقاومة التغيير او وجود مجموعات مصالح مستفيدة من النظام القديم وتعارض تغييره. لكن العبرة في المناظرة ومقاومة المصالح المتجدرة التي تستغل بعض صعوبات التطبيق لكي تحافظ على مصالحها، علما ان الجهات التي تشرف على تطبيق القانون واعية لهذه التحديات. من المبكر القول اننا نخطينا هذه المعوقات لانه لم يمر سوى 6 اشهر على دخول قانون الشراء العام حيز التنفيذ، وهذا مسار طويل وتراكمي يتطلب الكثير من المعرفة والتدريب والتعاون. نحن قلقون لاننا لا نرى تقدما كبيرا على مسار الخطة الموضوعية في الاستراتيجية الوطنية التي اقرها مجلس الوزراء، ولا الدعم السياسي والمالي الكافي لمسار الاصلاح، ولا موافقات على التمويل الذي حصل عليه لبنان لانشاء المنصة الالكترونية، بل تسرع في تقديم اقتراحات تعديل القانون وقرارات مسبقة ومخالفة لمضمونه سيكون لها اثر سيء على مسار الاصلاح وسبعة لبنان.

## منذر: المورّدون يجمعون عن التعامل مع الادارات الرسمية

■ ما هي اهداف مشاركة الامن العام في دورات تدريبية حول قانون الشراء العام؟  
□ قانون الشراء العام رقم 2021 / 244 هو من اهم القوانين الاصلاحية في لبنان، نظرا الى اهمية الشراء العام واثره في ادارة الدول لاسيما تلك التي تعاني من قلة الموارد المالية. اتى هذا القانون بعد مسح وتقييم منهجي لمنظومة الشراء العام في لبنان، حيث بين هذا المسح الخلل الذي تعانيه

هذه المنظومة. فجاء القانون لتصحيح الخلل وفقا للمبادئ والممارسات الفضلى المطبقة في معظم دول العالم حيث اثبتت فعاليتها. من مبادئ هذا القانون التخصيص وبناء القدرات التي كانت الهدف الاساس من مشاركة الامن العام في الدورات التدريبية، اضافة الى السياسة المعتمدة في الامن العام والقائمة على تعزيز التدريب وبناء القدرات بشكل عام.